



2013

## الفهرس

3	مقدمة
4	دراسات وإحصائيات عامة عن ظاهرة زواج القاصرات في المنطقة العربية
6	الإتفاقيات الدولية التي تدين زواج الأطفال
7	العوامل التي تؤدي إلى زواج الأطفال
8	مصر... المتاجرة بالبشر
17	زواج القاصرات في اليمن.. يهدد الطفولة ويغتال المستقبل
22	بنات سوريا من هول الحرب إلى زواج القاصرات

## مقدمة:

المرأة من الموضوعات المهمة والحساسة جداً التي يجب مراعاة مفردة البحث في النقد والتحليل عنها خصوصاً في المواضيع التي تكون للعادات والتقاليد والشريعة رأياً فيها. فهي نتاج البيئة القانونية والاجتماعية في العالم العربي الذي تختلف فيه الأنماط التي تهم المرأة عن غيره من المجتمعات .

ونجد أن اتفاقية (سيداو) التي تطالب بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لم تجد لها حضور كبير في كثير من الدول العربية والاسلامية على الرغم من التوقيع عليها من أغلب الدول العربية والاسلامية بسبب تقاطع بعض فقراتها مع الشريعة .

فبعض المجتمعات ينظر إلى المرأة على أنها شئ مقدس لا يمكن المساس به لا من قريب ولا من بعيد ويحترمها وتحصل على جميع حقوقها ولها الحق في إختيار الزوج وتحديد الوقت وفقاً لحقوق الانسان والشريعة، والبعض الآخر ينظر إلى المرأة على أنها أحد الأدوات التي تدخل في إكمال متطلبات المنزل وجزء مكمل لزينة، أو مخلوق بشري للإنجاب والمتعة تباع وتشتري كأى شئ آخر أو أحد محطات الإستراحة لرجل.

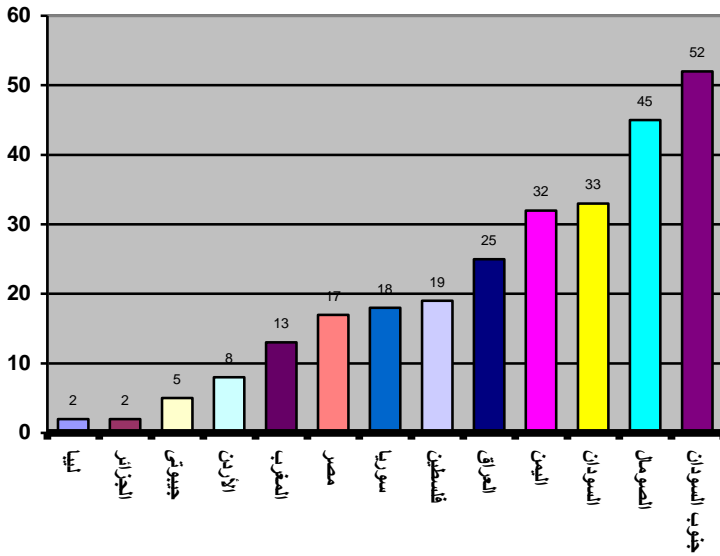
هذه النظرة الضيقة مازالت حاضرة ومتجذرة عند الكثير، تداعياتها أفرزت عن بروز ظاهرة الزواج المبكر، فالزواج تحت السن القانوني وزواج القاصرات هو جريمة بحق الإنسانية أولاً واستخفاف ونقص من قدر النصف المكمل للمجتمع ثانياً، فهي جريمة لم نجد قانون يدين مرتكبها إلا في بعض الدول العربية التي تعتمد قانون الزواج بعد سن 18 ونجد لها تبريرات من البعض في دول عربية أخرى.

دوافع كثيرة تقف وراء زواج القاصرات في الوطن العربي أبرزها اجتماعية واقتصادية فقد شهد العالم العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة انتشار ظاهرة الزواج المبكر والقاصر في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة توضح حجم هذه الأرقام، إلا أننا نجدها منتشرة في المجتمع الريفي والأحياء الفقيرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الحوار المتمدن-العدد: 3015 - 26 / 5 / 2010 - 16:49

- كشفت إحدى الدراسات التي نشرت مؤخراً، أن المنطقة العربية بها أعلى نسب لزواج الأطفال، حيث يوجد ذلك في أفقر البلدان وهي - اليمن والسودان والصومال وجنوب السودان - حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل عام 2011 أقل من 2000 دولار أميركي. فثلث الفتيات أو حتى أكثر في تلك البلدان تتزوج قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة. وعلى الطرف الآخر فإن زواج الأطفال نادر في تونس والجزائر وليبيا، أما مصر - وهي أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان - فهي تضم أكبر عدد من الزوجات الأطفال في المنطقة. لكن بالمقارنة بجيل مضى، فقد انخفضت معدلات زواج الأطفال في البلاد العربية. ومع ذلك، لا يزال يوجد عدد كبير من الفتيات اللاتي يتزوجن في سن صغيرة، وقد توقف معدل الانخفاض في الزواج المبكر في بعض البلدان مثل العراق، حيث تتزوج 25% من الفتيات قبل سن الثامنة عشرة وحوالي 6% تتزوج قبل سن الخامسة عشر.<sup>2</sup>

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة اللاتي تزوجن قبل أن يبلغن سن الثامنة عشرة



- ويحذر صندوق الأمم المتحدة لسكان من تفاقم زواج القاصرات ، وتوقع أن يتزوج أكثر من 14 مليون فتاة تحت سن الثامنة عشرة سنويا خلال العقد المقبل، قائلا إن هذا العدد قد يزداد إلى أكثر من 15 مليونا في الفترة من عام 2021 حتى 2030.

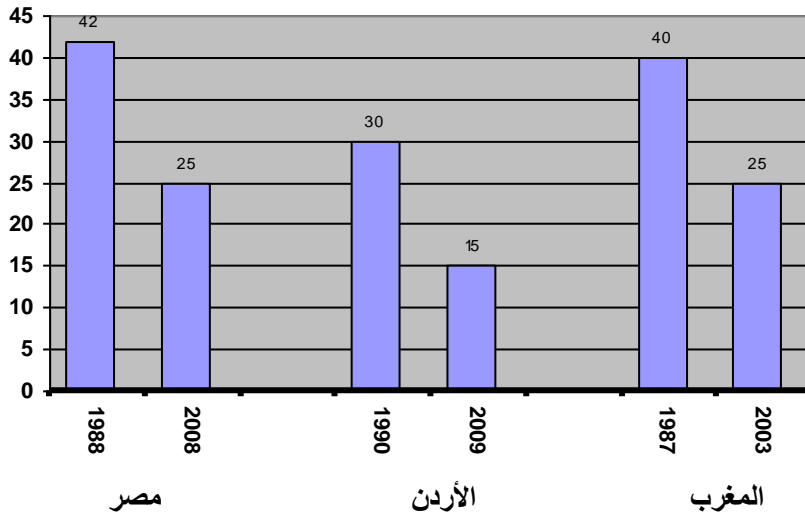
- وذكر تقرير للصندوق أنه مع زيادة هذه الزيجات سوف يزداد عدد القاصرات الحوامل، وستصحب ذلك زيادة في الوفيات بين الفتيات.
- وحث التقرير الحكومات على اعتماد قوانين ترفع سن الزواج إلى الثامنة عشرة للشابات والشبان، ودعاها إلى الحرص على الالتزام بهذه القوانين. ورأى المدير التنفيذي لصندوق

<sup>2</sup> القضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية- المكتب المرجعي للسكان- مايو 2013

الأمم المتحدة للسكان باباتوندي أوسوتيمهين أن هذه الظاهرة تسلب الفتيات تعليمهن وصحتهن والفرص التي قد تتاح لهن على المدى الطويل.

- وقال إنها قد تؤدي إلى مضاعفات عند الحمل والولادة، وقد تكون السبب الرئيسي لوفيات الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة في البلدان النامية.
- وفي السياق ذاته، طالبت المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ماري روبنسون بأن يتم إدراج القضاء على هذه الظاهرة في أهداف التنمية المستدامة المعتمدة في المنظمة الدولية.
- وفي حال لم تتخذ أي تدابير بحلول عام 2030، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتوقع أن تلقى هذا المصير 130 مليون فتاة في جنوب آسيا، و70 مليون فتاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فضلا عن 45.5 مليون فتاة في منطقة أميركا اللاتينية والكاريبية.
- وفي عام 2010 أعلنت 158 دولة أن 18 عاما هو السن القانوني الأدنى الذي يسمح عنده بزواج الفتيات دون موافقة آبائهن، لكن الفتيات في 146 دولة يتزوجن تحت سن 18 عاما بموافقة آبائهن، وفي 52 دولة تتزوج الفتيات بموافقة آبائهن تحت سن 15 عاما.

؛ النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 49 سنة اللاتي تزوجن قبل أن يبلغن سن الثامنة عشرة



- وفي 41 دولة تزوج في سن الثامنة عشرة 30 أو أكثر من النساء اللاتي تراوحت أعمارهن بين 20 عاما و 24 عاما، وتصدرت النيجر القائمة بنسبة 75 .
- وتبلغ نسبة الفتيات اللواتي يتزوجن في سن مبكرة في الأرياف ضعف تلك المسجلة في المناطق الحضرية، في حين أن نسبة الفتيات اللواتي لم يتلقين أي تعليم هي أعلى بثلاث مرات من نسبة اللاتي حصلن على تعليم ثانوي أو تابعن دراسات عليا.<sup>3</sup>

### الاتفاقيات الدولية تدين زواج الأطفال: \_

هناك عدة اتفاقيات حقوق إنسان دولية تدين زواج الأطفال، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ( 1948 ). وتنص كل هذه الاتفاقيات على الموافقة الحرة والكاملة لطرفي الزواج، وعلى وصف زواج الأطفال بأنه ممارسة ضارة، وتنص كذلك على حماية حقوق الأطفال من كل أشكال الاستغلال. وتضم هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 ( CEDAw )، وهي الاتفاقية الدولية الرئيسية التي تحدد حقوق الفتيات والنساء وتطالب الحكومات بإدانة كل أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء وإتباع كافة السبل المناسبة للقضاء عليه.
- اتفاقية حقوق الطفل CRC لعام 1989 ، وهي اتفاقية دولية ملزمة حول حقوق ورعاية الأطفال (أي دون سن الثامنة عشر) وهي تطلب من الحكومات حماية الأطفال من مخاطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والإتجار بهم لأغراض الجنس
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990 يقر أن الأطفال (أي دون سن الثامنة عشر) يحتاجون رعاية خاصة وحماية قانونية.
- برنامج العمل لعام 1994 الخاص بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التابع للأمم المتحدة يطالب البلاد بالقضاء على زواج الأطفال ويؤكد المسؤوليات الاجتماعية التي يستتبعها الزواج في برامجها التعليمية.<sup>4</sup>

<sup>3</sup> <http://www.azzaman.com/?p=19668>

<sup>4</sup> اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

[www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm](http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm)؛

اتفاقية حقوق الطفل [www.unicef.org/crc](http://www.unicef.org/crc) /؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل

ورفاهيته [www1.umn.edu/humanrts/africa/afchild.htm](http://www1.umn.edu/humanrts/africa/afchild.htm)؛

برنامج العمل [www.unfpa.org/public/home/publications](http://www.unfpa.org/public/home/publications)

## العوامل التي تؤدي إلى زواج الأطفال: -

يتعلق الزواج المبكر - الذي يعرف بأنه الزواج الذي يكون فيه الزوج أو الزوجة دون سن الثامنة عشرة - أساسا بالفتيات. فعادة ما تكون الزوجات الأطفال فقيرات، لكن ليس دائما؛ فكل واحدة منها تعاني من ظروف خاصة بها تدفعها للزواج. وفي حين توجد نسبة صغيرة من الزوجات الأطفال في المنطقة العربية دون سن الخامسة عشرة، فإن محنتهن عادة ما تخفى عن أعين الناس. لكن أحيانا الإعلام يقوم بتغطية ونشر مثل هذه القصص، مثلما حدث عام 2008 في حالة الطفلة نجود علي، وهي زوجة في العاشرة من العمر في اليمن دخلت بمفردها إلى محكمة في صنعاء وسعت للحصول على الطلاق، وهو ما نجحت في الحصول عليه بعدما تبني محام قضيتها، ومن العوامل التي تؤدي إلى الزواج المبكر ما يلي:



- تلعب المغريات المالية دورا بالنسبة لبعض الأسر، لأنه في هذه الحالة، الأسر الفقيرة والتقليدية تعطي قيمة للفتيان أكبر من الفتيات، وبالتالي سيكون لديها فم أقل تطعمه، وغالبا ما تحصل على هدايا ومالا من الزوج وأسرته مقابل العروس كما أن الأسرة المقتدرة قد تزوج فتياتها في سن مبكرة بغرض تكوين علاقات أسرية تساعد في بناء تحالفات استراتيجية مع العشائر الأخرى.

- ويمثل الضغط المجتمعي أيضا جزءا لا يتجزأ من زواج الأطفال، حيث أنه كلما تزوجت الفتاة مبكرا، كلما أصبح شرف الأسرة وسمعتها أكثر أمانا في المجتمع.<sup>5</sup>

<sup>5</sup> القضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية- المكتب المرجعي للسكان- مايو 2013

وفي السطور التالية سنتحدث بتوسع أكثر عن قضية زواج القاصرات في خمس دول عربية وهي: (سوريا، وتونس، ومصر، واليمن، وليبيا). وذلك كما يلي:

### مصر .. المتاجرة بالبشر

• مما لا شك فيه أن ظاهرة زواج القاصرات في مصر وخاصة زواجهن من أثرياء عرب، تعد من الكوارث الاجتماعية والأخلاقية التي يمكن أن تدمر الأسرة المصرية.. ورغم أنها ظاهرة قديمة وموروثة إلا أنها انتشرت في السنوات الأخيرة بصورة خطيرة ومرعبة.. ورغم تعديلات قانون الطفل التي منعت توثيق عقود الزواج قبل 18 سنة إلا أن الظاهرة مستمرة وتزايدت.



• ولاحظنا أن حجم ومؤشرات ظاهرة زواج الفتيات الأطفال "صادمة وخطيرة"، وترتبط بصورة مباشرة بصور الإتجار بالأطفال وتمثل أحد أشكال الاستغلال ومن الواضح انتشار تلك الظاهرة في المناطق الفقيرة والعشوائيات والريف بصفة أكثر.

• ورغم الأبحاث والدراسات التي أكدت أن مصر تصدر قائمة الدول العربية التي ينتشر فيها ما يعرف بالزواج السياحي إلا أن حكومتنا تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك المصيبة الخطيرة.. ورغم أن زواج القاصرات جعل من مصر محطة "ترانزيت" للأثرياء العرب والخليجيين إلا أن حكومتنا لا تستطيع حتى الآن مواجهة هذه المشكلة!!.

• وزواج القاصرات أو الزواج السياحي والصيفي كما يطلق عليه أسبابه كثيرة ومتعددة منها الفقر والظروف المعيشية الصعبة التي تدفع الآباء لترويج بناتهم القصر لأثرياء عرب مقابل مبالغ مالية علاوة علي جهل الأسرة بالآثار السلبية الناجمة عن زواج ابنتهم القاصر ناهيك عن الجهل والامية وعدم الوعي والبطالة والهروب من التعليم وكثرة عدد الأبناء ورغبة الفتيات في مساعدة أسرهن اقتصاديا.<sup>6</sup>

• وتشير الأرقام إلى تفشي هذه الظاهرة مؤخراً حيث أعلن المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام المصري ضبط 9351 مخالفة توثيق زيجات دون السن القانونية، مشيراً إلى

<sup>6</sup> <http://abukhadra.ba7r.org/t966-topic>



أن محافظة القاهرة احتلت المرتبة الأولى بـ4102 حالة، تليها المنصورة بمحافظة الدقهلية بـ 3383 حالة، ثم طنطا بمحافظة الغربية بـ834 حالة، بينما جاءت الاسكندرية ضمن أقل المدن حيث تم ضبط 15 حالة فقط.<sup>7</sup>

• ونتيجة لزيادة وتفشي إنتشار تزويج القاصرات من الأجانب طالبت منظمات المجتمع المدني المصرية وعلى رأسها منظمات حقوق المرأة وائتلاف حقوق الطفل بالوقف الفوري لكافة أشكال الزواج من الأجانب المبني على مفهوم الاتجار بالبشر.

• وشددت المنظمات أنها ستجري مجموعة الدراسات والأبحاث في أكثر المدن والقرى المنتشرة فيها هذه الظاهرة والتي منها الحوامدية والبدرشين، حيث يتم بيع الفتيات إلى شيوخ بعض الدول الخليجية تحت مسمى الزواج السياحي والمرتبب بموسم الإجازات، حيث يتم الزواج بعقد وولى وشاهدين من فتاة مصرية يتراوح عمرها من 15 إلى 18 عاما.

• وأضافت المنظمات في بيان لها أن هذا الزواج يخالف قانون الطفل والذي حظر زواج الفتيات أقل من 18 عاما، وأن ذلك يعد جريمة تستوجب العقاب والمادة 291 التي حظرت أي نوع من الاستغلال الذي يقع على الأطفال، وأيضا مخالفته لقانون الاتجار بالبشر 64 لسنة 2010، ويخالف أيضا الشرع والذي يحرم تجارة الرقيق والزواج المؤقت.<sup>8</sup>

• وعن أسباب شهرة هذه الأماكن بتلك التجارة أوضح صلاح أنور أحد سكان قرية الحوامدية أن معظم شباب تلك المنطقة يعملون بالخليج منذ وقت طويل وغالبا ما يستضيف شباب القرية الكفيل الخليجي لقضاء أجازة الصيف في أماكن اقامتهم ومن هنا يبدأ زواج بنات المنطقة من السياح الخليجيين وغالبا ما يكون الزواج لفترة مؤقتة وبمبلغ لا يتجاوز 20 ألف جنية وأضاف أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة وخاصة بعد ثورة 25 يناير تدفع الأهالي إلى تلك الزيجة والتي غالبا ما تنتهي بالفشل نظرا لعدم التكافؤ في العمر بين الفتاة القاصرة والثري العربي فضلا عن المعاملة السيئة التي تلقاها عند سفرها معه حيث تكتشف أنها الزوجة الرابعة وتعمل كجارية لزوجاته الباقين.

<sup>7</sup> <http://www.el-wasat.com/portal/News-55571924.html>

<sup>8</sup> <http://moheet.com/news/newdetails/653414/1/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC->

-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA--

-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A9-

-%D9%84%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9-

-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1.html#.UjmsUH9luho

- وفيما يلي نتائج إحدى الدراسات التابعة لوزارة الدولة للأسرة و السكان بمصر والتي تم إجرائها بالتعاون مع د. إقبال الأمير السمالوطي الباحث الرئيسي للدراسة، عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، رئيس مجلس إدارة جمعية حواء المستقبل حول "زواج القاصرات" في ثلاث مراكز بمحافظة 6 أكتوبر و مجموعة قري تابعة لكل مركز:
  - 1- إن الزواج المبكر ظلم للفتاة لأنها تتعرض إلى تحمل مسئولية و هي غير واعية بدور الزوجة أو الأم و غير مؤهلة لتحمل هذا الدور و بالتالي تنهار الأسرة و يحدث الطلاق.
  - 2- و هذا النوع من الزواج الذى يسمى بـ"الزواج السياحي" غير موجود بين المسيحيين لأن الزواج المسيحي لا يتم إلا داخل الكنيسة و لا يستطيع أحد إتمام الزواج خارج الكنيسة و له شروط معينة محددة و عليه فلا توجد ظاهرة زواج القاصرات بين المسيحيات أو المسيحيين. و معنى هذا أن الظاهرة سببها الزواج خارج المؤسسات لأن إتمام الزواج في أماكن غير صحيحة يعرض الفتاة و حقوقها للخطر.
  - 3- إن محافظة 6 أكتوبر من المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفي و تعدادها 2.581.059 مليون نسمة "1.346.516 ذكور" ، "1.234.534 إناث" و تتسم قري المحافظة بانتشار الفقر و البطالة و تسجيل حالات التسرب من التعليم و قلة أو نقص الخدمات و المرافق الأساسية سواء الأبنية التعليمية، الصحية، الترفيهية، مراكز الشباب، و ارتفاع نسبة الأطفال داخل الأسرة خاصة الفتيات و عدم إلتحاقهن بالتعليم و قلة فرص العمل، كل ذلك أتاح الفرصة لقيام نظام من التجارة غير المشروعة منها الإجبار على الزواج من خلال الإغراءات المادية، و وجود عدد من سماسة الزواج سواء القسري أو العرفي و التشجيع عليه بالضغط و إغراء الوالدين، و إنتشار حالات زواج القاصرات في بعض قري محافظة 6 أكتوبر منها المنوات، طموة، أم خنان، الشيخ عثمان، الحوامدية.
  - 4- وأرجعت الدراسة أسباب إنتشار ظاهرة زواج الفتيات المصريات من الأزواج العرب فى محافظة 6 أكتوبر إلى زيادة المهور التى يدفعها الأزواج من غير المصريين فى المرتبة الأولى بنسبة، ثم فقر الأسرة و إنخفاض دخلها ثم إرتفاع تكاليف البنات عند زواجهن من مصريين.
  - 5- كما رأيت الدراسة أن أكثر الطرق التي يتم التعرف على الأزواج من خلالها هو وجود سماسة معروفين للأهالي يليها الزواج عن طريق أحد الأقارب داخل مصر أو خارج مصر من الذين يقيمون بالدول العربية، و كذلك عن طريق الخاطبة أو مكاتب

تيسير الزواج ثم الزواج عن طريق الأب و طرق أخرى للتعرف على الزوج العربي مثل محامين أو عن طريق دلالة أو امرأة تلعب دور الوسيط أو عن طريق الإنترنت. 6- وأشارت الدراسة أيضاً أن هناك تعدداً في جنسيات الأزواج العرب الذين يتقدمون للزواج من الفتيات المصريات، حيث جاء السعوديون في المرتبة الأولى و في المرتبة الثانية جاء الإماراتيون ثم الكويتيون ثم الأردنيون و اليمنيون و القطريون و العمانيون.

7- و قالت أن هناك تعدد للمشكلات التي تواجه الفتاة التي تتزوج من أجنبي منها عدم قدرة الأهل على حماية حقوق إبنتهم و الشعور بالدونية نتيجة إهانة الزوج لها و شعور البنت بأنها سلعة تباع و تشتري، و القلق المستمر على مستقبل البنت و كذلك مشكلات الأبناء المتصلة بالجنسية<sup>9</sup>.

• وفي نفس السياق أجرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة تحت عنوان الاتجار بالبشر في المجتمع المصري على عينة من محافظة الجيزة والوراق والبدرشين والحوامدية وأبو النمرس وأوسيم والفيوم وبعض المناطق من القاهرة (منشأة ناصر - التبين - الصف)، وفيما يلي أهم المؤشرات والنتائج التي توصلت لها وهي:

1- أوضحت أن زواج القاصرات يعد نوعاً من أنواع العنف ضد الأنثى ويحدث من خلال أساليب خداع وتلاعب وضغوط وتزوير لاتمام هذا الزواج حيث يسعى السمسار جاهداً بأساليب وحيل جذابة من أجل استمالة أسرة الضحية للترغيب في الزواج من الشخص غير المصري.

2- كما أن هذا الزواج غالباً ما يتم بشكل غير رسمي تتدخل فيه الأساليب الملتوية والتزوير ولفقت إلى أن ظاهرة الزواج في ظل الاتجار بالبشر تعد من الظواهر المعقدة حيث أنها تتصف بتعدد الأطراف الفاعلة فيها بدءاً بالمأذون والسمسار والمحامي وصولاً إلى رب الأسرة وانتهاء بالفتاة الضحية .

3- كذلك تتصف بتعدد العوامل المسببة لحدوثها بدءاً بالعوامل البيئية ووصولاً الى العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وانتهاء بالخصائص النفسية للضحايا وتتسم ايضاً بخطورة اثارها السلبية على كل من الضحية والاسرة والمجتمع واكدت الدراسة انتشار الزواج المبكر في معظم مجتمعات الدراسة فقد جاءت هذه المشكلة في المرتبة الاولى

<sup>9</sup> <http://www.ahlan.com/2010/08/05/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%AE%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D8%B9%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84/>

في قرية طموة مشيرا الى ان الاسرة منخفضة الدخل في البداية تمنع الفتاة من الذهاب الى المدرسة لعدم قدرتها على دفع المصروفات حتى يكون الزواج المبكر من الاجانب منفذا لحالة الاسرة المادية الضيقة وغير القادرة على الوفاء بمتطلبات اطفالها.<sup>10</sup>

• وكانت **وزيرة الدولة للأسرة والسكان** مشيرة خطاب كشفت عن دراسة حديثة أجريت على 3 مراكز بمحافظة 6 أكتوبر، أظهرت أن نسبة زواج القاصرات بهذه المراكز التي سبق ذكرها بلغ 74، بينما بلغت نسبة الزواج العرفي بالمحافظة 29. وأشارت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي للزواج العرفي هو الهروب من السن القانونية للزواج، إلى جانب التهرب من التكلفة المادية للتوثيق.<sup>11</sup>

### قصص حياة

زواج القاصرات واقع يعيشه المجتمع الريفي في بعض قرى محافظة الدقهلية (نحو 80 كلم شمال القاهرة). فالفتيات اللواتي يبلغن 12 عاما يدخلن سوق الزواج في بعض القرى، وإذا قرر الأب أو الجد الموافقة على أحد طالبي اليد، يتم تحرير عقد زواج عرفي بالإضافة إلى شيك أو وصل أمانة يوقع عليه العريس، حتى يضمن أهل العروس أن يقوم الرجل بالزواج منها شرعياً عندما تبلغ السن القانوني، ويتم التخلص من العقد العرفي، وهو ما يسمى "زيجات الشيكات" في قرى المنصورة.



• **تروي أمل أحمد** التي لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها تفاصيل زيجتها قائلة "تزوجت ابن عمي في سن الثانية عشرة، وخرجت من المدرسة جزاء ذلك." وتضيف "جدي عرض عليه الزواج من أختي الكبرى والتي كان

عمرها 19 عاما لكنه رفض وأراد الزواج مني"، أما الزوج فهو **حسن مختار**، 25 عاما، يعيش مع أمل في بيت العائلة بدكرنس شرقي المنصورة "بسعادة تامة" كما يقول. تقدم حسن للزواج من أمل وعمره 20 سنة، ويعمل كسائق عربية "توكتوك" وكأجير في ورشة ميكانيك، يقول مختار "وقعت قبل زوجي من أمل على وصلين أمانة على بياض مع ورقتي الزواج العرفي، وقام جدي بتوثيقها في الشهر العقاري لضمان إثبات النسب، وتم

<sup>10</sup> بوابة فيتو - العدد 43 - الثلاثاء 13 نوفمبر 2012 <http://www.vetogate.com/233405#Uj7k3H9luho>  
<sup>11</sup> <http://www.azzaman.com/?p=19668>

الاتفاق على أن أعقد قراني مرة أخرى عندما تبلغ أمل السن القانونية وعندها أسترده وصولات الأمانة".

- وعلى بعد عشرات الأمتار من بيت مختار يقطن سمير حسن والذي تزوج من ابنة عم له أيضا بطريقه عرفية. ويقول "تزوجتها ولم تبلغ وقتها 12 عاما، فقد اعتادت العائلات في قرينتا زواج أولاد العم من بنات العم، وقمت أيضا بالتوقيع على وصولات أمانة لوالد منى حتى تبلغ السن القانوني استرد وصولاتي وأقوم بعقد قرانها رسميا". ويواصل سمير "أنا أعمل ميكانيكي فمصدر رزقي باليومية، وأستطيع الإنفاق على زوجتي وأنا أرى زوجتي منى قادرة على تحمل مسئولية المنزل".<sup>12</sup>
- هناء، عمرها 14 سنة، لجأت إلى المحكمة برفع الدعوى رقم 3054 لسنة 2013 لخلع زوجها الذي يكبرها بـ36 سنة، بعد أن تم الزواج بعقد عرفي إلى حين بلوغها السن القانونية. واعترفت بأنها تزوجته رغماً عنها بمهر خمسة آلاف جنيه، وأنه كان يعاملها بقسوة، ويعتدى عليها بالضرب بشكل وحشي وبعنف.
- فتاة لم تتعد 12 عاماً، أخرجت من المدرسة الابتدائية لتزويجها من أحد الشباب بورقة عرفية عند محام إلى أن تبلغ السن القانونية، لكي يتم تسجيل الزواج لدى المأذون، وتم طلاقها بعد ستة أشهر من الزواج وعادت إلى بيت أبيها وهي حامل، ووضعت بعد عملية قيصرية خطيرة، وأصبحت طفلة مطلقة وأماً لطفلة وليست مؤهلة لتربيتها.
- فتاة توفيت أثناء الوضع بعد أن تزوجت وعمرها 12 سنة، من خلال عملية أشبه بالبيع والشراء مع أحد الأثرياء العرب، الذي لم يبقَ معها إلا أياماً ثم تركها وسافر.

هذه أمثلة قليلة لقضايا عديدة يكون وراءها المال حيث يدفع الآباء ببنااتهم الصغيرات إلى الزواج مقابل الآلاف من الجنيهات. ويتم الزواج بموجب «ورقة» لدى محامٍ، وتتناول الفتاة أقراص منع الحمل لضمان عدم حدوثه، وإذا حدث يتم نسبه إلى جد الطفل من جهة الأم فتعالج علاج الجريمة بجريمة أكبر منها.

وتشير إحصاءات المجلس القومي للأمومة والطفولة إلى أن زواج القاصرات موجود بشكل أكبر في بعض المحافظات المصرية، منها الجيزة والفيوم وكفر الشيخ، وبأشكال مختلفة. فمثلاً في الفيوم يطلق عليه «زواج صيفي» أو «زواج الصفقة»، لأنه يتم بين مسنين عرب وقاصرات مصريات لفترة موقته داخل مصر أو خارجها، معتقدين أن لهذا الزواج منفعة تعود على أسرة

<sup>12</sup> <http://www.correspondents.org/ar/node/1195>

الفتاة بأكملها، دون النظر إلى الآثار السلبية التي قد تحدث نتيجة هذا الزواج. وتشتهر القرى الفقيرة بقصص كثيرة، حيث توجد مافيا للتجار بالقاصرات، مما يجعلها صورة حية لسوق اللحم الرخيص، وقد توفيت كثيرات من البنات اللواتي تزوجن صغيرات، أثناء الحمل أو الوضع.<sup>13</sup>

### مأذون القاصرات

- زيجات القاصرات الممنوعة قانونا يقوم بها بعض الشيوخ مثل الشيخ "مقبل" مأذون القاصرات بالدقهلية، والذي يتم زواج ما لا يقل عن 15 فتاة قاصرة شهريا من مختلف قرى الدقهلية، كما يقول، واتخذ من مجمع المحاكم بالمنصورة مكانا لاتفاقات على الزيجات.
- الشيخ مقبل يشرح طبيعة عمله للفتيات القاصرات اللاتي يتصلن به للاستعلام كالتالي: "ما أحصل عليه نظير ورقة زواج عرفي لفتاة أقل من 18 سنة ولو بيوم واحد، وموثقة في الشهر العقاري هو 3500 جنيه (نحو 500 دولار أمريكي)".
- ويضمن الشيخ المتصلات قائلًا "سأعطيك رقم رسمي من الشهر العقاري لكي يقيد الطفل باسم أبوه لو حصل حمل. وعند بلوغك السن القانوني سأكتب لك عقد قران رسمي وقانوني وبمؤخر وقائمة كاملة وأذكر فيه أنك "بكر" وتكون أتعابي في العقد الرسمي وفقا لمبلغ المؤخر كأى مأذون، أي 10% من قيمة مؤخر الصداق".

### ردود أفعال رسمية

- من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمحاربة هذه الظاهرة هو إنشاء الخط الساخن للإبلاغ عن زواج القاصرات 16000 أو 16020. المسئولة عن الخط الساخن عايدة نور الدين تشرح الإجراءات التي يتم اتخاذها حال الاتصال بالخط الساخن قائلة: "فور تلقينا البلاغ والذي في الغالب يتم من مجهول ننقل على الفور بصحبة الاخصائيات الاجتماعيات لإقناع الأهل بخطورة ما يقومون به على الطفلة وعلى أنفسهم ومدى الجرم القانوني والعقوبة المقررة له. عادة إذا ما وصلنا قبل إتمام الزواج ننجح في إقناع الأسرة في العدول عن الزواج، لكن في أغلب الأحوال لا يتم إنقاذ الموقف، حيث

معظم البلاغات تأتي معلومات عامة وأسماء وبدون عنوان محدد فيأخذ فريق البحث وقتاً تكون فيه الفتاة تزوجت بالفعل".<sup>14</sup>

- وكان **النائب العام المصري** أحال 5 من عائلة واحدة العام 2010 ، للمحاكمة جنائية عاجلة، مع ثري خليجي لمحكمة الجنايات في واقعة زواج قاصر ، بتهمة الاستغلال وتسهيل الاستغلال الجنسي لطفلة عمرها سنة، مقابل مبالغ مالية. وطلب النائب العام تحديد جلسة عاجلة للمتهمين، وبينهم والدا الطفلة و زوجها الخليجي، وجاء قرار النائب العام المصري بعد حملة واسعة شنتها السلطات المصرية للقبض على شبكة تخصصت فى تزويج القاصرات فى قرى محافظة 6 أكتوبر والتي عرفت بأنها مصدر رئيسي لتزويج القاصرات من أثرياء خليجيين.
- وأسفرت حملة أمنية مصرية عن ضبط 60 مآذونا خلال الفترة الماضية زوجوا فتيات قاصرات لم يبلغن السن القانونية. وأكد مصدر قضائي مسؤول فى مكتب النائب العام للعربية نت أن أمر الاحالة الى محاكمة عاجلة جاء لردع من يقومون بهذه الزيجات، خاصة بعد أن انتشرت ظاهرة تزويج القاصرات.<sup>15</sup>
- كما تقدم أحد أعضاء مجلس الشورى المصري في أبريل الماضي، ببيان عاجل إلى رئيس المجلس، أحمد فهمي، لطلب مناقشة ما أثير في عدد من الصحف ووسائل الإعلام مؤخراً، عن تزايد ظاهرة زواج مصريات قاصرات من مواطني بعض الدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، بسبب الظروف المالية لعائلاتهم.
- واعتبر رئيس الهيئة البرلمانية لحزب "المصريين الأحرار" بمجلس الشورى، هيليا سيلاسي ميخائيل، انتشار زواج القاصرات المصريات بخليجيين يمثل "تجاراً بالبشر، وإهداراً لكرامة المصريين، ويخالف كل القيم والشرائع والمواثيق الدولية الموقعة عليها مصر".<sup>16</sup>
- وأشارت **الدكتورة عزة العشماوي**، مديرة وحدة الاتجار بالبشر في المجلس القومي للأمومة والطفولة، إلى أن المجلس يهتم بهذه القضية منذ إنشائه، وعقد ندوات ومؤتمرات وقدم تقارير وافية إلى الجهات التشريعية والاجتماعية والجنائية حول خطورة زواج القاصرات، لما يسببه من حرمان الطفلة من حقوقها الاجتماعية والنفسية والسيولوجية، وحققها في الرعاية والحماية.

<sup>14</sup> <http://www.correspondents.org/ar/node/1195>

<sup>15</sup> <http://www.azzaman.com/?p=19668>

<sup>16</sup> <http://moheet.com/news/newdetails/653414/1/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1.html#.UjmsUH9luho>

- وأوضحت أن قانون الطفل المصري نص على أنه لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة، ويشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتحقق من خلوهما من الأمراض التي تؤثر على حياة أو صحة كل منهما، أو على صحة نسلهما، ويعاقب تأديبياً كل من وثق زواجاً بالمخالفة لأحكام هذه المادة.
- وأوضحت أن المجلس أصدر بياناً أكد فيه أن الحديث عن زواج الفتاة لا يحدده سن بلوغها فقط، وإنما هناك أمور لا يجب إغفالها لأنها تسبب مشكلات اجتماعية، مثل حرمان الفتاة من التعليم وزيادة نسبة التسرب خاصة في القرى والنجوع، وظاهرة عمالة الأطفال وأطفال الشوارع وارتفاع نسبة وفيات الأمهات الصغيرات عند الولادة، وذلك بسبب ضعف الجهاز التناسلي للطفلة، لأنه غير قادر على استقبال طفل ورعايته لمدة تسعة شهور. كما أن الطفلة الأم غير مؤهلة نفسياً وصحياً وبدنياً لمرحلة الحمل، وهي مرحلة صعبة يصاحبها تغيرات عديدة تعرض الطفلة والجنين لأخطار الإعاقة أو النزف الحاد أو الولادة المبكرة أو النفاس، وهو ما قد يجرمها من فرصة الإنجاب مرة أخرى، وهذا ما ترصده منظمة الصحة العالمية وتؤكد في تقاريرها.
- وأنهت العشماوي كلامها بأن الدراسات الميدانية، التي أعدها المجلس القومي للطفولة والأمومة من خلال آراء الفتيات والشباب عن زواج الأطفال أقل من 18 سنة، خلصت إلى أنه يقضي على طفولة الفتاة لأنها غير قادرة عقلياً وجسمانياً على تحمل مسؤولية الزواج والإنجاب ومتطلبات الحياة.<sup>17</sup>



## زواج القاصرات في اليمن يهدد الطفولة ويغتال المستقبل

### مقدمة:

- الفقر والعادات والتقاليد والخوف من العنوسة.. عوامل تشجع على الزواج المبكر في اليمن، فتيات صغيرات يسلبن طفولتهن ويدفعن حياتهن ثمنا لجهل الأهل بمخاطر الزواج في سن الثامنة أو الثالثة عشر.. أجسام صغيرة تتحمل مسئوليات كبيرة و القانون وسط كل هذا غائب.



- ويبقى العرف القبلي والقيم الاجتماعية حجر عثرة في وجه أي قانون يصادق عليه البرلمان اليمني لكي يحد من زواج الصغيرات دون سن الثامنة عشر، وبالرغم من توصيات اللجنة الوطنية للمرأة والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة وهما

منظمتان حكوميتان، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة في أحشاء المجتمع اليمني، على تحديد سن لزواج الفتيات من الثامنة عشر. إلا أن المشكلة قائمة وعميقة رغم تزحزح بعض العقول عن النظرة المقدسة لهذا زواج .

- ونلاحظ أن المؤيدين لزواج القاصرات في اليمن هم الإسلاميين حيث أنهم يصرحون ويتحدثون في كل وسائل الإعلام عن فرض سن 16 للزواج وتطبيق شرع الله ، كما أن هناك بيانان لعلماء اليمن حول زواج الصغيرات 2010 وفيه يظهر تأييدهم لزواج الصغيرات للحماية من انتشار الفاحشة والزنا حتى وإن لم تصل إلى حالة النضج والبلوغ.<sup>18</sup>

### أسباب زواج القاصرات في اليمن:

- وهناك أسباب عديدة تساعد في عدم القدرة على الحد من ظاهرة زواج الصغيرات في اليمن، وخاصةً مع غياب قانون مصادق عليه ويطبق



<sup>18</sup> <http://www.zenit.org/ar/articles/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

على أرض الواقع، نضيف على ذلك المعتقدات الخاطئة في عقول الناس عن زواج الصغيرات واعتبار ذلك صمام أمان للمجتمع من استفحال الفاحشة والرذيلة، وبعض الاختلافات الدينية في ذلك، وكذلك عدم إلزامية تسجيل الزواج رسمياً مما يفتح المجال لضعيف النفوس من الأمان الشرعيين وأولياء الأمور لارتكاب هذه الجريمة في حق الطفولة دون علم السلطات المختصة في ذلك، فتذهب الطفلة ضحية إهمال إنساني وأسري ومجتمعي وحكومي .

### احصائيات ودراسات عن زواج القاصرات في اليمن:

- بلغت نسبة زواج القاصرات والفاصرين بحسب مركز دراسات النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء 65% من الإناث و7% من الذكور وترتفع النسبة إلى 70% في المناطق الريفية، وهناك أمثلة عديدة من المجتمع اليمني نذكر منها: بسمة ابنة السبع سنوات والتي تزوجت بطريقه غير شرعية ومحرمه وهو زواج البدل، ونجود ابنة التسع سنوات والتي طلقت من رجل عجوز، والآن تقاوم رغبة والدها في تزويجها بالزوج الثاني. وندى الأهدل الهاربة من منزل والديها لرغبتهم في تزويجها برجل يكبرها 25 عاماً وغيرهن.
- بعض من هؤلاء وجدن في الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المنبر الذي يصرخن فيه علناً. ولكن هناك المئات من الفتيات الأطفال لا يجدن ذلك المتفلس وما يزيد الطين بلة هو إعطاء الأحقية وامتلاك زمام أمور الطفلة لولي الأمر فلا تملك الرفض أو القبول أو حتى الأمان في منزل والديها فتتوفى كل يوم ثمان قاصرات بحسب تقارير رسمية.<sup>19</sup>
- كانت دراسات يمنية عديدة قد أشارت إلى أن الكثير من العائلات، تزوج بناتها القاصرات، تحسباً لاختطاف الفتيات في إطار الصراعات القبلية، أو مقابل فدية أو دية أو انتقام، كما يتم تزويجهن في إطار التخلص من العبء المالي، لإعالتهن أو دراستهن، خاصة إذا كانت العائلات فقيرة.<sup>20</sup>
- كشفت دراسة تم إجرائها في الجامعات اليمنية عام 2004 وأعلنت عنها الأستاذة حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان في اليمن حول هذا الموضوع، أن الفقر هو السبب الرئيسي للزواج المبكر لأن الأسرة تظن انها ستتخلص من أحد أعبائها وأيضاً هناك أسباب منها حماية أخلاق الفتاة وغيرها، لكن ينبغي أن تكمل الفتاة تعليمها الأساسي وحتى الثانوي.<sup>21</sup>

<sup>19</sup> <http://www.rnw.nl/arabic/article/895772>

<sup>20</sup> حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات- الحوار المتمدن-العدد: 2703 - 10 / 7 / 2009 - 10:05

<sup>21</sup> <http://www.yafita.com/a/733815/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86>

- كما ذكرت الدراسة الصادرة عن مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء أن نحو 52 % من الفتيات اليمنيات تزوجن دون سن الخامسة عشرة خلال العامين الأخيرين، مقابل 7 % من الذكور.
- وتصل نسبة حالات زواج الأطفال من الفتيات إلى 65% من حالات الزواج، منها 70% في المناطق الريفية، وفي حالات لا يتجاوز عمر الطفلة المتزوجة الثماني أو العشر سنوات.
- ويتفق الكثيرون على ضوء ما توصلت إليه الدراسة على أن هذه الظاهرة هي الآن أقل انتشاراً من السابق. ومع ذلك فإن الأرقام المرصودة حديثاً تبين أن المشكلة ما زالت مستمرة وراسخة خاصة في الأرياف.<sup>22</sup>
- وكشفت بيانات إحصائية حديثة عن ارتفاع نسبة الزواج المبكر بين الإناث في اليمن لتصل إلى 75 % بين فتيات الفئة العمرية 10-19 عاماً.. لترتفع بذلك معدلات النمو السكاني إلى حوالي 3.5 % فيما ارتفعت نسبة المتزوجات لأكثر من مرة جراء فشل زواجهن الأول إلى 13 % من إجمالي اللاتي يتم تزويجهن مبكراً.
- وحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الحكومي أخيراً فإن نتائج المسح الديموجرافي لصحة الأم والطفل أظهرت أن 14.6% من النساء، قد تزوجن بين 10-14 سنة، فيما النسبة المتبقية تزوجن في عمر 15-19 سنة.
- وأرجعت السبب الرئيسي في الزواج المبكر إلى ارتفاع وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث يبلغ حوالي 94.8 لكل 1000 مولود، وارتفاع نسبة وفيات الأمهات التي تبلغ 351 وفاة لكل 100 ألف مولود.
- وأوضحت البيانات فيما يتعلق بتعليم المرأة أن نسبة ترك الدراسة من أجل الزواج في الأسر الفقيرة بلغت 1.9 % للذكور و 2.4% للإناث، وفي الأسر غير الفقيرة 2.8% للذكور، و 0.4 % للإناث.<sup>23</sup>

### دور منظمات حقوقية وبعض الناشطات في اليمن للحد من الظاهرة:

- وتنادي منظمات حقوقية يمنية بضرورة حماية الطفولة، عبر تحديد سن قانون للزواج، وهو ما تعارضه أطراف دينية متشددة، بحسب صحيفة "يمن برس". وفي هذا السياق دعت الناشطة الحقوقية وعضو مؤتمر الحوار الوطني أمل الباشا ممثلي الأحزاب

<sup>22</sup> <http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=22146>

<sup>23</sup> <http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=22146>

الإسلامية في مؤتمر الحوار الوطني، إلى التراجع عن مواقفهم الراضة لتجريم زواج الصغيرات.<sup>24</sup>

- وكانت من الشخصيات الراضة لظاهرة انتشار زواج القاصرات في اليمن، الأستاذة حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان في اليمن حيث ذكرت أنها عملت في اللجنة الوطنية لحقوق المرأة وكان هذا الموضوع محور اهتمامها في اللجنة ومنذ عام ألفين قدم مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية لتحديد السن الأدنى لسن الزواج لكن كان يواجه مقاومة كبيرة في داخل مجلس النواب ولم يتم تحديد السن الأدنى للزواج وأضافت " قمنا بحملات واسعة من أطباء وأفراد مجتمع مدني وقادة أحزاب سياسية وعلماء الدين واستطعنا في فبراير 2009 أن ندرج المشروع في مناقشة عامة في مجلس النواب واستجاب كثير من النواب إلا أن مجموعة قليلة علقت هذا المشروع وأوقفته.
- وبينت حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان في اليمن أن هناك مجموعة في المجلس



- وأطراف لا تريد أن يمر هذا القانون، مضيفة " اليمن وقع على اتفاقيات لحقوق الطفل وهناك توصيات من المجتمع المدني والسن الصغير ليس أهلاً للزواج والحياة الزوجية وهذه ليست الطفلة الأولى التي قضت بهذا الزواج نحن سنستمر وسنطالب المجلس لإقرار القانون ونتمنى من جميع الجهات والمنظمات أن تسعى أيضا لإيصال هذه التوصيات لمجلس النواب
- وبينت الأستاذة حورية أنه حتى إذا أقر

القانون ربما كثير من الناس لن تستجيب لهذا القانون ولكن إلى جانب هذا القانون سنسعى إلى حملات للتوعية من مخاطر الزواج المبكر ونتأجه على المجتمع.<sup>25</sup>

<http://www.yafita.com/a/733423/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%B7%D9%81%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B2%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%A7>  
<http://www.yafita.com/a/733815/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86>

- كما ناشدت اللجنة الوطنية للمرأة السلطتين التنفيذية والتشريعية بسرعة إجراء تعديل في قانون الأحوال الشخصية يحظر تزويج الأطفال دون سن الـ18 ويجرم كل من يخالف ذلك.<sup>26</sup>
- كما أطلقت هند نصري، ناشطة يمنية شابة حملة "فلننقذ وردة" والتي تهدف إلى تسليط الضوء على قضية العرائس القاصرات. ودعوة للانتباه لحالة خطر وطنية تتطلب يقظة الضمائر على صعيد دولي أيضاً.
- ولاحظنا أنه بالرغم من حصول توكل كرمان اليمنية على جائزة نوبل للسلام لكنها حتى هذه اللحظة لم تقف مع السلام أو مع القضايا الإنسانية التي تخص بلدها فهي أصلاً تتبع حزبها " الإصلاح أي أنها لاتستطيع التصريح عكس مايقوله جماعتها أو حزبها .<sup>27</sup>
- وفي النهاية نرى أن التشريعات اليمنية التي تطورت كثيراً في عدد من المجالات، هناك من يعتقد أنها تراجع في جوانب تتعلق بالمرأة والطفل، ومن ذلك، ما تطرحه المحامية فتحية عبد الواسع، وكيلة وزارة الإعلام اليمنية المساعد للشؤون القانونية والمرأة والطفولة، بشأن القوانين التي كانت متطورة في (الشرط الجنوب-سابقاً) قبل الوحدة اليمنية التي قامت في مايو عام 1990م من القرن الماضي، تقول إن قانون الأسرة في الجنوب، كان ينص على أن سن الزواج هي 15 عاماً، لكن أي ولي أمر، لم يكن يستطيع تزويج ابنته في تلك السن، لأن الزواج يتطلب بطاقة شخصية، والأخيرة لا يمكن الحصول عليها، إلا في سن الثامنة عشرة، و«بالتالي كانت حالات الزواج المبكر صفر في المائة».<sup>28</sup>

<sup>26</sup> <http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=22146>

<sup>27</sup> <http://www.zenit.org/ar/articles/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

<sup>28</sup> <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=177599> حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات- الحوار المتمدن-العدد: 2703 - 10 / 7 / 2009 - 10:05

## بنات سوريا .. من هول الحرب الى زواج القاصرات

- لم يكن زواج القاصرات في سورية استثناء، ولم تكن القوانين السورية تمنع الزواج المبكر، فالصلاحيات الممنوحة للقضاة كانت ولا تزال تكفي لاجتثاث طفلات بعمر الورود من محيطهن الطفولي وتحويلهن إلى مجتمع الحريم بين ليلة وضحاها. فكيف هي الحال اليوم في ظل غياب القوانين وفي ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي تحوّل الأطفال سلعاً تُباع وتُشتري، بل طوق نجاة وهمياً تتخذه العائلات للفرار من شبح الفقر الذي يحيط بها.<sup>29</sup>



- ولقد شهد المجتمع السوري في السنوات الأخيرة مطالبات عديدة بتحديد سن زواج القصر حيث دعا عدد من الحقوقيين السوريين بمنع زواج القاصرات ما دون 18 سنة في سوريا انطلاقاً من

عدم قدرة هؤلاء على تحمل مسؤولياتهم في تأسيس الأسرة وما سببته على ذلك من نتائج سلبية على المجتمع السوري.

- وحول نسبة زواج القاصرات في سوريا فلا توجد إحصائيات لذلك، ففي المدن الرئيسية أصبح الأهالي في حالة وعي كامل لضرورة تأمين الفتاة لحياتها ومستقبلها وتعليمها حيث خفت الظاهرة بشكل كبير في حين لا تزال الأرياف السورية تشهد زواجا للقاصرات بشكل أكبر.

- وعلى الرغم من تحديد قانون الأحوال الشخصية في سوريا لسن 15 سنة للفتى و 13 سنة للفتاة مع تحقق شرط البلوغ كحد أدنى للسن المتاح للزواج قانونياً إلا ان انتشار ظاهرة زواج القاصرات في سوريا لا يزال في نطاق محدود خصوصاً في المدن الرئيسية في حين تشهد بعض مناطق الأرياف والقرى انتشاراً لهذه الظاهرة.<sup>30</sup>

<http://www.7astar.com/?p=2651>

<sup>29</sup>

<http://www.damaspost.com/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B2%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86.htm>

- كما تداولت بعض وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة أخباراً عن إنتشار ظاهرة الزواج من لاجئات سوريات نزن بسبب الاضطرابات التي تجتاح سوريا، بحجة أن أهلهم يردن الستر لهن بأي ثمن. منتديات سورية مختلفة نفت استقشاء هذه الظاهرة قطعياً، لكن التقارير والمؤشرات الواردة من الأردن وبلدان عربية أخرى تشير إلى وجود هذه الظاهرة، وإلى دعوات حتى من الساحة الدينية لمساعدة هذه الفئة بـ "الزواج منهن لسترتهن".
- تقارير محلية أردنية تنوه لانتشار الظاهرة في المدن التي نزح إليها سوريون. حيث نشر موقع الصوت الإلكتروني الأردني مقالة عن صحيفة الدستور بعنوان "أردنيون يستغلون الأحداث ويتزوجون من لاجئات سوريات". يقول كاتب المقالة ماهر أبو طير: "تجلس هنا وهناك، فلا تسمع حديثاً هذه الايام إلا عن الزوجة السورية التي يمكن الزواج منها بمائة دينار، او بمائتي دينار وما عليك إلا أن تذهب إلى المفرق أو عمان أو الرمثا أو أربد أو الكرك، لتختار حورية من حوريات الشام، لأن أهالي هؤلاء يريدون سترة بناتهم، ويقبلون بزيجات عاجلة، دون شروط، مجرد مهر عادي، وزواج سريع، لأن الأب المكلوم يريد ستر ابنته بأي زواج، حتى لو تقدم لها الأعور الدجال".
- يصعب الوصول إلى أرقام وإحصائيات عن عدد الزيجات لكن هنالك أيضاً مؤشرات قوية بأن هنالك إقبالاً على تزويج الفتيات السوريات لا سيما الصغار منهن والتي لا تتجاوز أعمارهن 14 أو 15 عشر من العمر.
- في تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية (آيرين) قال دومينيك هايدي الممثل المحلي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إن الصندوق يدرك مشكلة تزويج القاصرات السوريات في الأردن مضيفاً: "إننا قلقون بشأن الزواج المبكر الذي يستخدم كآلية للتأقلم مع الأوضاع". ويعلق عاملون ميدانيون في الأردن بأن ظروف المعيشة الصعبة ومخاوف التعرض للاغتصاب تدفع بالأهالي السوريين النازحين تزويج بناتهم في سن مبكرة. وبسبب تحديد سن الزواج القانوني يلجأ الأهالي للزواج غير الرسمي وغير المسجل لدى السلطات.
- حول ظاهرة زيجة السوريات تقول الناشطة السورية وأمينة سر تيار بناء الدولة السورية منى غانم لإذاعة هولندا العالمية: "ليس لدي معلومات مؤكدة لكني لا أستبعد أن تكون هذه الظاهرة منتشرة لا سيما أن النساء هن ضحية العنف في مثل هذه الصراعات المسلحة. يساعد في ذلك أيضاً البيئة الإجتماعية الذكورية التي دائماً تستغل ضعف المرأة لأجل مصالحها".
- أما الناشطة العراقية ينار محمد من منظمة حرية المرأة العراقية فلا تستبعد أن تمر السوريات بنفس السيناريو الذي مرت به المرأة العراقية خلال أعوام الاقتتال الطائفي:

"مرت المرأة العراقية ما بين 2005 و2009 بمرحلة فيها تم بيعها وشراؤها في دول الخليج برخص التراب، وكان هنالك تسعيرة واضحة لها".

• ويبدو أن القضية انتشرت إقليمياً حتى أنها باتت الشغل الشاغل لبعض رجال الدين. حيث نشرت صحيفة الفجر الجزائرية خبر أفراد عدد من الأئمة جزءاً من خطبة يوم الجمعة لهذه القضية ليحثوا الجزائريين على "الزواج بالسوريات اللواتي أجبرتهن ظروف الحرب ببلدهن على الفرار نحو الجزائر طلباً للأمن والأمان". وفقاً للتقرير فإن الدعوة كانت لكل جزائري مقتدر بأن "يتزوج لسترتهن حتى ولو كان متزوجاً" وأن هذا هو واجب وطني.<sup>31</sup>

• رئيس جمعية أعفان للزواج المحامي خليل الرئيس أوضح أن القانون الحالي يجب تطبيقه كحاجة فطرية على الرغم من أن تحديد عمر 15 سنة للفتى يعتبر محط خلاف كون القصد من الزواج هو استطاعة الفرد على الإعالة والفتى الذي يبلغ 15 عاماً عبارة عن صف تاسع أو ثامن وليس بمقدوره القيام بهذا الدور بشكل واضح إنفاقاً وتعليماً وتطبيباً، مضيفاً يجب أن يكون السن بالنسبة للفتى أعلى من سن 15 حتى يستطيع القيام بدوره على أكمل وجه.

• وحول زواج الفتاة في سن 13 عاماً طالب أيضاً برفع سن زواجها إلى 17 عاماً حتى تستطيع استيعاب الحياة الزوجية والبيت والأسرة والتربية، موضحاً أنه قد يكون هناك حاجة فطرية فعلاً عند الفتاة في سن 13 أو 14 للزواج وهذا أمر يرجع للقاضي الشرعي بتحديد ظاهر حال الفتاة.

• وبشأن المطالبات العديدة برفع سن الزواج إلى 18 للفتيات فإن ذلك سيحرم فئة كبيرة من الفتيات بحاجة للزواج في حال تم تلبية هذا الأمر، والأمر يجب أن يعود للقاضي الشرعي حيث لديه سلطة تقديرية.

• كما ذكرت صحيفة الوطن السورية، أن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود معراوي، أكد أن عدد معاملات زواج القاصرات دون سن أهلية الزواج بلغت أكثر من نصف معاملات الزواج في دمشق وريفها مبيناً أن سن زواج الأهلية للفتاة هو 17 عاماً وما فوق، أما للشباب فهي 18 عاماً، وأن الفتاة القاصر هي من لم تتم الـ17 من عمرها.

• وأرجع القاضي معراوي سبب ازدياد زواج القاصرات للظروف الراهنة، معتبراً أن الكثير من الآباء يبحثون عن يرضى بناتهم في الوقت الراهن، مشيراً إلى أنه في الظروف العادية «قبل الأزمة» كانت نسبة «زواج القاصرات» أقل مما هي عليه اليوم بكثير.

<sup>31</sup> (دي برس- إذاعة هولندا العالمية) [http://syriaa2z.blogspot.com/2012/08/blog-post\\_8067.html](http://syriaa2z.blogspot.com/2012/08/blog-post_8067.html)



- واعتبر القاضي معراوي أن الزواج المبكر في «هذه الظروف» أمر ايجابي حيث إن بعض الآباء يريدون صون بناتهم من أي استغلال وخاصة في مناطق بعينها في ريف دمشق، حيث تغلغت المجموعات الإرهابية المسلحة» مشيراً إلى أن الزواج المبكر في الأحوال العادية غير مرغوب فيه، باعتبار أنه السبب الرئيسي في الكثير من حالات الطلاق.
- ولفت معراوي إلى أن قانون الأحوال الشخصية السوري ينص على أنه حال بلغ الشاب سن الخامسة عشرة وادعى البلوغ فإنه يحق للقاضي أن يزوجه، وكذلك الفتاة، مشيراً إلى أن الفتاة القاصر لا يجوز عقد الزواج عليها إلا بحضور وليها الإجمالي، وفي حال غياب الأب يليه الجد ثم الأخ، ثم العم.<sup>32</sup>
- ومن ردود الفعل المعارضة لهذه الظاهرة لاحظنا إنشاء صفحة سورية على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك بعنوان "كلنا ضد زواج القاصرات" مطالبين بالحد والتخلص من هذه الظاهرة المنتشرة في البلاد، من أجل مجتمع أكثر تحضر و سليم و خالي من الأمراض الاجتماعية !!! وأوضحوا أن قانون الاحوال الشخصية في سوريا يحدد سن الزواج بـ (17) للفتى بينما (15) للفتاة بعد تحقق شرط البلوغ كحد ادنى.. ويتسائلون أين المنطق في هذا القانون؟.. إذا الفتى والفتاة غير مؤهلين لا نفسياً ولا جسدياً ولا سلوكياً كيف سوف يتحملون أعباء الأسرة وإنجاب الأطفال الذي يشكل خطر كبير على حياة الفتاة إذا تم بسن مبكرة ويمكن يؤدي إلى حالات وفاة أحياناً.<sup>33</sup>

## تونس وعودة الى عصر 'الحريم' بزواج القصر



### بداية ظهور زواج القاصرات

- تعالت في تونس بعد الثورة أصوات تنادي برفع الحجر على السن الأدنى للزواج، وطالب رئيس حزب الانفتاح والوفاء التونسي البحري الجلاصي بإقرار قانون يحل زواج الفتيات القاصرات.
- وأثار الموضوع كثيراً من الجدل وردود الأفعال المتضاربة خصوصاً في ظل

<sup>32</sup> [http://syria-court.com/readnews.php?sy\\_seq=44461](http://syria-court.com/readnews.php?sy_seq=44461)  
<sup>33</sup> <https://www.facebook.com/Against.Minors.Marrige/info>

الامتيازات التي تتمتع بها المرأة التونسية مقارنة بمثيلاتها في الدول العربية. واعتبر مراقبون أن مجلة الأحوال الشخصية الحصن المنيع لحقوق المرأة التونسية في طريقها إلى التصدع.

- رفعت جمعية التونسيين بفرنسا 3 شكاوى ضد رئيس الحزب البحري الجلاصي على خلفية تصريحاته التي دعا فيها إلى إقرار قانون يحل زواج الفتيات القاصرات. ووصفت الجمعية هذه التصريحات بالإعتداء الجنسي على الأطفال والتعدي على براءة الطفولة التونسية. وحسب ما جاء في الموقع الرسمي للجمعية على الإنترنت فإن الشكاوى الثلاث تم إيداعها لدى وكيل الجمهورية التونسية ووزيرة شؤون المرأة والأسرة والمندوب العام لحماية الطفولة.

- وقال رئيس حزب الانفتاح والوفاء التونسي البحري الجلاصي، في تصريح نشرته صحيفة "الصريح" التونسية، إنه يطالب المجلس الوطني التأسيسي بأن ينص الدستور التونسي الجديد على "حق كل تونسي في اتخاذ جارية إلى جانب زوجته، والتمتع بما ملكت يمينه".

- ودعا البحري إلى إلغاء كل فصل قانوني يُجرم هذه العلاقة التي وصفها بـ"الشرعية"، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة "تقنين الجواري، واعتبار ذلك حقاً متاحاً للرجال المتزوجين بواحدة، وتصنيف الجارية ضمن خانة "ما ملكت أيماهم".

- كما قامت القوى السياسية والوطنية والنقابية التونسية، بتنظيم تظاهرة حاشدة منددة بحكومة النهضة التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بمناسبة مرور 57 عاماً على إصدار مجلة الأحوال الشخصية والتي منحت المرأة التونسية حقوقاً تتوفق على مثيلاتها في العالم العربي.

- كما أطلقت الأمانة العامة للحزب الجمهوري مية الجريبي صيحة فزع ضد مما "يتهدد مكاسب المرأة التونسية من خطر وتراجع" أمام "تنامي نزعة المجموعات السلفية" و"حركة النهضة" التي تقود الائتلاف الحاكم إلى "فرض نمط مجتمعي" من خلال استهداف دور المرأة ومكانتها و"التكسر لحقوقها التي تعد رمزا للمشروع الحداثي التونسي".

- وجاء تحذير الجريبي على إثر مصادقة لجنة الحقوق والحريات بالمجلس التأسيسي بالأغلبية على الفصل 28 من الدستور والذي يهم حقوق المرأة ورأت فيه القوى التقدمية "خطوة إلى الوراء" لأنه لم يتعاطى مع مكانة المرأة كمواطنة ولم ينص بوضوح على حقوق المرأة وشراكتها للرجل في الحياة العامة.

- واعتبرت القوى الحداثية أن مصادقة التأسيسي على هذا الفصل يعد "محاولة لتمرير مشروع مجتمعي مخالف للدولة المدنية ومفهوم المواطنة وتهجم على حقوق المرأة ومكتسباتها".
- كما طالبت هذه القوى بضرورة تضمين الفصل 28 من الدستور "مبدأ المساواة بينها وبين الرجل" فيما ترى حركة النهضة أن مسألة "المساواة الكاملة تتعارض مع الشريعة الإسلامية خاصة في الإرث".
- كما أطلق أكثر من ثلثي التونسيين صيحة فزع مستغيثين من "تغول السلفيين" و"تزايد سطوة عنفهم في المجتمع" مشددين على أنهم باتوا "يهددون حرياتهم الفردية والعامة".<sup>34</sup>
- كما اتهم ائتلاف أحرار تونس حزب النهضة بإشاعة أفكار غريبة على الثقافة التونسية، مثل تعدد الزوجات وزواج القاصرات وجهاد النكاح والجدير بالذكر أن الائتلاف يضم ناشطات من 25 منظمة. وقالت نجوى مخلوف المتحدثة باسم الائتلاف في مؤتمر صحافي: «نريد أن يهب كل المواطنين إلى الشارع اليوم للدفاع عن حقوق المرأة المهدة وعن مدنية الدولة». ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مخلوف قولها أن «حقوق المرأة في تونس أصبحت مهددة منذ وصول «النهضة» إلى الحكم مع محاولات لضرب مكتسبات المرأة والعودة بها إلى الوراء».
- واتهمت سهام بوسنة الناشطة في الائتلاف «النهضة» بمحاولة «إمرار خيارات غريبة عن ثقافة تونس» مثل «تعدد الزوجات والزواج العرفي وتزويج القاصرات»، وحملتها مسؤولية تحول فتيات تونسيات إلى سوريا تحت مسمى «جهاد النكاح». وأضافت: «أصبح في تونس مؤسسات تعليم (مدارس دينية) تقوم بأدلجة الفتيات الصغيرات وتربيتهن على أن الجسد عورة ويجب مواراته».<sup>35</sup>
- كما قامت "مؤسسة التلفزة التونسية" مؤخراً بتصوير مسلسل رمضاني اجتماعي جديد بعنوان "الزوجة الخامسة" تدور أحداثه قبل "ثورة الكرامة" فيرصد مجموعة من المواضيع التي كان ممنوعة إعلامياً ودرامياً مثل: الزواج العرفي، زواج القاصرات، التحرش الجنسي والعنف الأسري، إضافة إلى قضايا الفساد وتجارة الممنوعات التي اشتهرت بها العائلات المقربة من النظام السابق، وخصوصاً أصهرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي.<sup>36</sup>

<http://www.middle-east-online.com/?id=142273> <sup>34</sup>

<http://www.al-akhbar.com/node/188707> <sup>35</sup>

<http://arabic.arabianbusiness.com/business/media-marketing/2013/apr/14/328655/#.UjmukH9luho> <sup>36</sup>

- وقالت سلمى اللومي الرقيق القيادية في حزب حركة نداء تونس إن "المخاطر التي تهدد مكاسب المرأة في بلادها مصدرها الدعاة الوهابيون الذين بدأوا يترددون على تونس، وبعض الشخصيات الحزبية التي أصبحت تروج لظواهر غريبة على المجتمع التونسي، منها تزويج القاصرات أو الأطفال، والزواج العرفي، وتعدد الزوجات"، وفقاً لوكالة "يوناييتد برس انترناشيونال"<sup>37</sup>.
- كما أعلنت وزارة الداخلية التونسية أنها منعت دعاة دينيين كانوا يعتزمون القدوم من إحدى الدول الخليجية إلى تونس للقيام بأنشطة دينية. وتعتبر هذه الحادثة الأولى من نوعها بعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي.<sup>38</sup>
- وفي مايو الماضي انتقد الرئيس التونسي المنصف المرزوقي توافد الدعاة الخليجيين على بلاده قائلاً "نحن مع الدعاة التونسيين وليس الدعاة الذين يأتون من مكان آخر.. فلنا ما يكفي من مشايخ"<sup>39</sup>.
- كما أدانت وزارة شؤون المرأة زواج الفتيات القاصرات ونظراً للضجة التي أحدثتها هذا الموضوع فقد نددت وزارة المرأة بزواج القاصرات واعتبرته انتهاكاً صارخاً لحقوق المرأة والطفلة التونسية.<sup>40</sup>

## زواج القاصرات.. موضة العصر في ليبيا

- الدعوات بزواج القاصرات لم تلق انتشاراً واسعاً في ليبيا، حيث أنها ظهرت مؤخراً مع بداية ثورات الربيع العربي. ولم يكن هناك أية إحصائيات أو أرقام حول هذه الظاهرة.
- وكان ذكر زواج القاصرات مقتصر على أخبار تم نشرها في بعض الوكالات والجرائد والمواقع الإلكترونية.. حيث أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية خبر بعنوان "أثرياء ليبيا يتزوجون اللاجئات السوريات القاصرات" قالت خلاله إن اللاجئات السوريات في ليبيا يُجبرن على الزواج من رجال ليبيين أثرياء، بسبب ظروفهن الصعبة، مضيفاً أن السوريين يقولون إن الأثرياء الليبيين غالباً ما يطرقون أبوابهم، بحثاً عن فتيات سوريات قاصرات للزواج منهن.<sup>41</sup>

<sup>37</sup> <http://anbamoscow.com/aworld/20130401/381269053.html>

<sup>38</sup> <http://www.almasalah.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=12376>

<sup>39</sup> <http://www.almasalah.com/ar/PrintNewspage.aspx?newsid=12376>

<sup>40</sup> [http://www.elbayane.tn/index.php?option=com\\_content&view=article&id=5474:-----l---r-----](http://www.elbayane.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=5474:-----l---r-----)

<sup>41</sup> <http://www.almasryalyoum.com/node/1127526>

- كما نقلت «بي بي سي» عن الشيخ أشرف العقربي، إمام مسجد «جاريونس» في ليبيا، موافقته على مثل هذا النوع من «الزواج»، قائلاً إنه «واجب شرعاً مادام يتم برضا الطرفين. ويجب أن نشجع الليبيين على المساعدة في حماية العائلات الشريفة بدلا من أن يجبروا على الرذيلة». وأضاف أن هذه الزيجات «لا يعيبها شيء إذا كان الرجل قادراً مادياً، سواء كان أعزب أم متزوجاً».
- وأشار آخرون في ليبيا إلى أن الرجل قد يدفع للزواج من امرأة ليبية مهراً يصل إلى 19 ألف دولار، أما الزواج من سوريات، فلا يتكلف سوى بضع مئات من الدولارات. وتبلغ إحصائية اللاجئين السوريين في بنغازي حوالي ألف لاجئ، كما إنه لا توجد مخيمات لاجئين أو خطة واضحة من الحكومة الليبية لإيوائهم، على العكس من الدول الأخرى مثل تركيا والأردن.
- وقال مراسل شبكة الإذاعة البريطانية، أحمد ماهر، في بنغازي: «إن بعض السوريين يفضلون التسول في الشوارع على تزويج بناتهم لأثرياء ليبيين مقابل المال».
- وكان هناك اعتراضات على هذه الظاهرة حيث نشر مقال للدكتور عيسى بغني بعنوان الهوية والثقافة الوافدة، على موقع ليبيا المستقبل قال فيه "ولا نستغرب أن ينتشر زواج المسيار وزواج القاصرات في ليبيا بعد إنتشار ثوب الدفة والأصيل والجزيرة كجزء من الثقافة الوافدة.<sup>42</sup>
- وعلى صفحات التواصل الاجتماعي ، صفحة "الحقيقة في ليبيا" يطالب الشباب الليبي



خلالها التحرك العاجل لأجل إيقاف إنتشار هذه الظاهرة في المجتمع الليبي، حيث ذكروا أن هذه الظاهرة خطيرة جداً على المجتمع الليبي. وخاصة على الصغيرات من عائلات فقيرة.. كما قدموا رسالة عاجلة إلى مدير مصلحة الأحوال المدنية بخصوص مهزلة إتمام زواج فتاة ليبية تدعى "تسنيم فتحى خليفة" من مواليد 2000 في صبراتة ويتسائلون: هل قبل السجل المدني بهذا الزواج؟ وهل تم تغيير قوانين السجل المدني؟ أم تم إلغائها من قبل رجال الدين؟ كيف يقبل السجل المدني بهذا وكيف يقبل والد الفتاة بهذا؟<sup>43</sup>

<sup>42</sup> <http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/32719>  
<sup>43</sup> <https://www.facebook.com/The.truth.in.Libya/posts/532945893419310>

• وعلى صفحة "قناة يفرن على الفيس بوك" الليبية، كتب أصحاب الصفحة موضوع بعنوان "زواج القاصرات موضة العصر في ليبيا"، حيث قالوا "نحن اليوم مابين الوقوف في وجه هذه الظاهرة التي يعتبرها البعض أنها الخلاص لهذا المجتمع أو كما يظن البعض بأنها العلاج السحري لبعض مشاكل المجتمع .. وربما يشطح البعض ليظن أنها السبيل الأنجح للتخلص من الأخت أو البنت التي قد يؤدي بقائها في عهدة الأسرة إلى التسبب في المشاكل والفضائح، ولكن ربما يكون هذا الزواج هو الطريق السريع نحو تخلف المجتمع وربما يؤدي إلى القضاء على مستقبل طفلة تم تزويجها تحت أي مبرر، من شخص يكبرها بعقود وعشرات السنين، وربما يتحول الدواء إلى داء.<sup>44</sup>

وبعد البحث في هذه القضية "زواج القاصرات في الوطن العربي" وجدنا أن مسألة زواج الأطفال تمثل قضية اجتماعية وصحية وإنمائية شديدة الأهمية في المنطقة العربية. وتنتهك هذه الممارسة حقوق الإنسان للفتيات ولها تأثير كبير على الأسر والمجتمعات وتديم دائرة الفقر والتعليم المنخفض والإنجاب المبكر واعتلال الصحة. وأن هناك حاجة لإلتزام سياسي إقليمي جماعي لإعطاء هذه القضية الأولوية في الأجندة الإنمائية للمنطقة.

وتحتاج المنظمات الحكومية وغير الحكومية في البلاد العربية من كل القطاعات وعلى كافة المستويات أن تتعاون لرفع الوعي المجتمعي حول الصحة الجنسية والإنجابية والعواقب الضارة لزواج الأطفال.

---

<sup>44</sup> <https://www.facebook.com/yefren.news/posts/523218081053187>

## آراء المتخصصين حول أسباب ظهور هذه الظاهرة وكيفية التخلص منها:

تشهد بعض المجتمعات العربية والإسلامية، جدلاً محتدمًا، حول ظاهرة زواج القاصرات، من رجال كبار في السن، أو حتى من الشباب، وتعود هذه الظاهرة في بعض الدول العربية لأسباب مادية بحتة، فحاجة الأب للمال، وطمعه أحياناً، تدفعه لبيع ابنته إلى أحد التجار، المتنفذين والقادرين على دفع المهر، مهما غلا ثمنه، كما أن المال، يعميه عن فهم حقيقة وأبعاد هذه الجناية التي يقوم بها.. ولكي نتعرف على الأبعاد الحقيقية المختلفة حول هذه القضية سنعرض تحليل المتخصصين في جميع المجالات:

- وحول التحليل الاجتماعي للظاهرة فمن وجهة نظر الدكتورة سامية الساعاتي أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس، وعضو المجلس الأعلى للثقافة، أوضحت أن زواج القاصرات وصل إلى حد مقلق، "حيث يتم بيع الفتيات القاصرات بعقود عرفية إلى رجال أعمال خليج وعرب مقابل أجر مادي وعقود عمل لوليها في الخارج.
- وأرجعت الساعاتي هذه الظاهرة إلى الفقر والجهل، فهذان العاملان دفعا طبقات معينة في المجتمع إلى بيع بناتها بعقود عرفية لقاء أجر. وأشارت إلى الانتهاكات التي تحدث للفتيات في ذلك السن، إذ أن الزوجة الصغيرة تستخدم لخدمة الرجل، وأحياناً خدمة زوجته الأولى، فهي فتاة لا تعي المسؤولية ولا تعي حقوقها.<sup>45</sup>
- وحذرت الدكتورة عزة كريم، أستاذة علم الاجتماع في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، من تزايد حجم المشكلة في بعض البلدان الإسلامية، بسبب ما يصدر من فتاوى تبيح للبنات الزواج في سن صغيرة تصل إلى عشر سنوات. لهذا لا بد من تغيير تلك الثقافة التي تبحث عن مبررات لهذه الجريمة باتخاذ الشرع غطاءً لها، وهذا يحتم على مؤسسات المجتمع وناشطي حقوق الإنسان ووسائل الإعلام ومناهج التعليم ومختلف الأدوات الثقافية، إعلان الحرب على الزواج المبكر.
- وكذلك على المؤسسات الدينية التصدي للفتاوى التي تبيح زواج القاصرات، ولا بد من تنشيط دور المؤسسات المدنية النسائية وحقوق الإنسان للقيام بدور فعال من خلال الوعي. ولا مانع من توفير الضبطية القضائية لبعض أفرادها، خاصة أنه لا يوجد حصر شامل للقاصرات، خاصة إذا علمنا أن هناك مئات الآلاف من بنات الشوارع يقمن علاقات حميمة وهن في العاشرة، إن لم يكن أقل، تحت مسمى زواج مع أطفال الشوارع أو غيرهم، بعيداً عن عين القانون.

<sup>45</sup> <http://www.correspondents.org/ar/node/1195>

- **من الناحية النفسية:** وصفت الدكتورة إكرام العدوي، أستاذة علم النفس بجامعة عين شمس، زواج القاصرات بأنه اغتصاب يحاول البعض تقنينه دينياً تحت اسم الزواج؛ لبنات مازلت قريباتهن في مرحلة التعليم الأساسي أو يلعبن في الشوارع، لهذا فهو يعد صدمة نفسية كبيرة جداً قد تدفع البنات إلى الانتحار، خاصة أنه ليس لديها أي دراية بأمر الزواج، وأكدت على ضرورة وجود قوانين فاعلة تجرم جميع أشكال الإتجار بالنساء، والتي تلتزم بالمعايير الدولية التي صدقت عليها معظم الدول العربية، وتوفير التدابير الضرورية لحماية الضحايا وإعادة تأهيلهن ومساعدتهن وتبادل المعلومات وتضافر الجهود بين التضامن ومنظمات المجتمع المدني، ورسم سياسة إعلامية لإحاطة الناس بالظاهرة وأبعادها، وضرورة وجود قاعدة بيانات بالفتيات القاصرات، وتوفير الخطط الأمنية لمواجهة هذا النوع من الجرائم.
- **من ناحية الاعلام:** طالبت الإعلامية سوزان حسن، الرئيسة السابقة للتلفزيون المصري، بوضع استراتيجية إعلامية متكاملة على مستوى العالم العربي والإسلامي، تتبناها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بحيث يساهم الإعلام في التوعية بأخطار هذه الظاهرة ويكشف جذورها وبراءة الدين منها.
- **من الناحية الطبية:** ذكر الدكتور أحمد درة الأستاذ بطب الأزهر: أن الدراسات الطبية أثبتت أن زواج القاصرات يعرضهن للإصابة بالعقم والإجهاض وتسمم الحمل وفقر الدم، بالإضافة إلى احتمال تعرض الأطفال حديثي الولادة للوفاة نتيجة عدم اكتمال النمو، وهذا يؤكد أن الزواج في تلك السن المبكرة يعد ضاراً جداً بصحة الأم، بل والطفل أيضاً، وقد ثبت أن أنسب وأفضل سن يمكن أن تحمل المرأة بها هي عشرون عاماً فأكثر، وخاصة ما بين 25 و30 سنة، لهذا فإن زواج القاصرات هو جريمة قتل بطيء.
- تشير المهندسة كاميليا حلمي، رئيسة اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، أن زواج القاصرات يعد ممارسة لشكل من أشكال الجريمة المنظمة في الاتجار بالبشر، ويتم بمقتضاها سنوياً نقل ملايين من الفتيات عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدولة بغرض الاتجار بهن، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من الحروب أو الاضطرابات أو الفقر الشديد والجهل الديني والامية الأبجدية، وهو ما يعني أن تفعيل أي جهود لمواجهةها يتطلب تعاوناً قانونياً دولياً في ظل الغياب الحقيقي للقوانين المحلية، حتى لو كانت هناك نصوص وتشريعات إلا أنها غير مفعلة.
- **من الناحية القانونية:** طالبت الدكتورة فوزية عبد الستار، أستاذة القانون في حقوق القاهرة والرئيسة السابقة للجنة التشريعية في مجلس الشعب المصري، بتفعيل القوانين الحالية التي تشترط أن تبلغ الفتاة الثامنة عشرة، وألا يقوم أي مأذون بتوثيق عقد الزواج



أقل من هذا السن، وإذا فعل ذلك فهو مخالف لقانون الطفل الذي حظر زواج الفتيات أقل من 18 عاماً، وأن ذلك يعد جريمة تستوجب العقاب، والمادة 291 التي حظرت أي نوع من الاستغلال الذي يقع على الأطفال، وكذلك مخالفته لقانون الاتجار بالبشر 64 لسنة 2010.

- وأوضحت أن المشكلة في الأهالي الذين يتفقون مع المأذون، خاصة في المناطق الفقيرة، على القيام بكتابة عقد زواج عرفي وجعله معه، وتزوج الفتاة، مهما كان سنها، حتى تبلغ السن القانونية فيتم تحرير عقد زواج رسمي بعد أن تكون قد تزوجت وأنجبت طفلاً أو أكثر، وقد يتم تسجيل هؤلاء الأطفال باسم الأجداد للأم أو الأب. ورأت أن الحل في قوانين أكثر حزمًا تنص على عقوبات رادعة، وفي الوقت نفسه لا بد من نشر الوعي بخطورة هذا النوع من الزواج.<sup>46</sup>
- **اما عن رأي الدين :** فيقول الدكتور محمد الشحات الجندي أستاذ الشريعة بجامعة حلوان أن زواج القصرات يمثل علاقة غير متكافئة بين طفلة ورجل يكبرها بعشرات السنين مما يؤدي في النهاية إلى القضاء على المفهوم الأساسي للزواج القائم على التكافؤ والمودة والرحمة وهو يشبه إلى حد كبير زواج المتعة الذي يحرمه الإسلام .
- **وترى الدكتورة سعاد صالح أستاذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر،** أن الذين يعارضون هذا القانون يستندون إلى أن الإسلام لم يحدد سناً معيناً للزواج، وردت على ذلك بأن الأصل في الإسلام هي المقاصد وليست الألفاظ، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، والباءة هنا هي القدرة البدنية والقدرة المادية.
- وقالت إن المتجاوزين يستغلون سلطة الولي كما في الحديث الشريف لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، رغم أن هذا الحديث يفيد أن الولي لا يجبر ابنته على أن تتزوج من شخص لا تريده، استغلالاً لصغر سنها أو فقرها وأنها لصغرها مسلوقة الإرادة.
- ويؤكد الدكتور إبراهيم الخولي، رئيس قسم الشريعة في كلية الحقوق جامعة حلوان، أنه لا يجوز الاستناد إلى ما ورد في بعض الروايات المختلف فيها، أن الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج السيدة عائشة وعمرها تسع سنوات، لأن هناك روايات أخرى تؤكد أن سنها لم تكن أقل من 17 عاماً، بالإضافة إلى اختلاف ظروف البيئة والظروف المناخية التي

كانت تجعل الفتاة أكثر صحة وأسرع بلوغاً وأكثر خبرة بشئون الحياة، لهذا فإن الحل من المنظور الشرعي هو اللجوء إلى الأطباء لتحديد مدى قدرة المرأة على تحمل متطلبات الزواج من الناحية الجسدية ونضج أعضائها التناسلية واستعدادها النفسي، من خلال أسئلة يستشف منها ذلك. وهذا الحل نوع من الاستعانة بأهل الاختصاص، وقد أمرنا الشرع بذلك في قوله تعالى: «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» آية 43 سورة النحل. وإذا فرط الطبيب أو الأب أو الزوج في ذلك يكون آثماً شرعاً، لأنه غير أمين ويجب رده بالقانون الصارم، لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

- وأنهى الخولي كلامه بالتأكيد أن إقرار زواج القاصرات من بعض الفقهاء، خاصة إذا كانت الفتاة لم تبلغ، يعد إساءة بالغة إلى الإسلام وهو منها براء، كما إنه يعد نوعاً من التقريط في الأمانة وتطويع الشرع لتنفيذ رغبات البشر، مع أنه لا يوجد في التشريع الإسلامي ما يقر أي ضرر يقع على إنسان صغير، مثلما هو الحال في زواج القاصرات. والغريب أن بعض الدعاة يطالبون بإلغاء النص القانوني بأنه لا زواج للبت قبل سن الثامنة عشرة، لأنه مخالف للشرع، مع إنه من المجمع عليه بين علماء جميع المذاهب أن من حق الحاكم أن يقيد بعض المباحات، خاصة أنه لم يرد نص شرعي عن سن معينة للزواج.<sup>47</sup>

## مطالبات دولية

تتجدد المطالبات الدولية بالحد من ظاهرة زواج القاصرات، في كل مناسبة لاسيما المناسبات التي تتعلق بالمرأة.

- حيث طالبت **منظمة هيومن رايتس واتش** الحقوقية دول العالم بوضع قانون لمحاربة زواج القاصرات في سلم أولوياتها السياسية.
- وقالت **المنظمة الحقوقية** إن زواج القاصرات تحت سن الثامنة عشر يخرق حقوق الفتيات، كالحق في التعليم والحق في عدم التعرض للعنف. وأشارت المنظمة إلى أن زواج الفتاة المبكر غالباً ما يمنعها من ولوج المدرسة، كما أن الفتاة تصبح عرضة لصنوف من العنف الزوجي. وطالبت **المنظمة الحكومات** بوضع سن قانونية للزواج لا

يتعدى الثامنة عشر عاماً، إضافة إلى سن قوانين تعاقب الذي يجبر الفتاة على الزواج في سن مبكرة.

- وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد قدر عدد الفتيات اللائي سيتزوجن زيجة مبكرة بمائة مليون فتاة عبر العالم.
- ووثقت هيومن رايتس ووتش حالات الزواج المبكر في عشرة بلدان بينها اليمن والعراق وجنوب السودان.
- ورغم أن عدداً من البلدان العربية تحدد سن الزواج في سن الثامنة عشر، إلا أن الأعراف والتقاليد غالباً ما تتجاوز القوانين، وتكون السبب في حدوث حالات لزواج القاصرات.<sup>48</sup>



كما أن هناك حاجة أيضاً لبرامج وسياسات عامة لمساعدة الفتيات دون سن الثامنة عشر في البقاء في المدرسة وخارج سوق الزواج، كما توجد حاجة لتطبيق القوانين التي تمنع أولياء الأمور من السماح بزواج الفتيات القاصرات. ومن شأن القضاء على زواج الأطفال أن يحمي حقوق الفتيات في الحصول على التعليم والحماية، وأن ينفذ حياة الأمهات الشابات وأولادهن حديثي الولادة، ويحد من صحة الأسرة ورفاهها. وحيث أن الأسر لديها تأثير هائل

<sup>48</sup> <http://www.correspondents.org/ar/node/1195>

في زيجات بناتها، فإنه ثمة حاجة لإشراك الأسر في الحلول..ومن ثم تم الخروج بعدد من التوصيات وهي كالتالي:

## التوصيات

- **إصلاح قوانين الأسرة:** في المنطقة العربية، التمييز بين الجنسين متأصل في قوانين الأسرة التي تنظم علاقات الزوج والطلاق والإعالة والأبوة وحضانة الأطفال والميراث. باستثناء تونس، حيث قوانين الأسرة مستمدة بصورة أساسية من المصادر العلمانية، فإن قوانين الأسرة في البلاد العربية مستمدة أساساً أو فقط من تفسيرات الشريعة الإسلامية التي تحدد حقوقاً ومسئوليات مختلفة للرجال والنساء. وتحد هذه القوانين، إلى جانب قيم المجتمع الذكوري، من حركة النساء وتعطي المزايا للأقارب من الذكور وبصورة خاصة "الوصاية" على النساء في مجالات صنع القرار في المجال العام. فغالباً ما تتم تعاملات المرأة مع الدولة والمجتمع من خلال الأب والأعمام والأشقاء والأزواج وغيرهم من الأقارب الذكور. ويستخدم وضع المرأة الشابة كشخص تابع للوصي الذكر لتبرير مواطنتها من الدرجة الثانية والسماح بتزويجها وفقاً لتقديره.
- **تطبيق السن القانوني للزواج:** إن تحديد وتطبيق السن القانوني للزواج لازم لحماية الفتيات. ويحتاج القضاة ووكالات إنفاذ القوانين للتدريب، وينبغي إقامة نظام جيد لتسجيل المواليد للتأكد من أن الفتيات لهن مستندات جيدة تثبت أعمارهن. هناك عدد من البلاد العربية، مثل مصر والعراق والأردن والمغرب، التي حددت بالفعل الحد الأدنى لسن زواج الفتيات عند سن الثامنة عشرة، لكن القوانين ليست قوية أو واضحة بما فيه الكفاية. ونتيجة لذلك، تستغل الأسر الثغرات التي تعطي القضاة مساحة للمناورة للسماح للفتيات القاصرات بالزواج بناء على طلب أوصيائهم.
- **زيادة الوعي العام:** يلزم أن تسير عملية تعزيز وتنفيذ قوانين الأسرة جنباً إلى جنب مع عملية رفع وعي المجتمعات حول مخاطر زواج الأطفال .
- **التعليم:** يمثل التعليم طريقة قوية لمنع زواج الأطفال، ولا سيما الإبقاء على الفتيات في الدراسة حتى المدرسة الثانوية. ففي دراسة أجريت في مصر عام 2012 ، وضح أن الآباء المتعلمين كانوا أكثر ترجيحاً للإبقاء على بناتهم في المدرسة وأقل ترجيحاً لتزويجهن في سن صغيرة.
- **الحصول على الالتزام السياسي:** تبين الأدلة أن البرامج التي تحاول تمكين الفتيات وتقديم حوافز للأسر يمكن أن تكون فعالة في منع زواج الأطفال، لكن البرامج القائمة في المنطقة قليلة للغاية ومشتتة، ومحدودة النطاق بحيث يتعذر أن يكون لها أثر على

المستوى الوطني في مصر، على سبيل المثال، انخفضت نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاماً واللاتي يتزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة من 20 % عام 2000 إلى 17 % في عام 2008 . لكن في السنوات العشر بين عامي 2000 و 2010 ، يُقدَّر أن العدد الفعلي لهؤلاء النساء قد ازداد بحوالي 10 % بسبب زيادة سكان البلاد. وتتطلب ضخامة حجم الجهود اللازمة للقضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية تتطلب التزامات سياسية جماعية، مدعومة بدعم مالي وإجراءات ملموسة، على المستويين الوطني والإقليمي. وفي نفس الوقت، من المهم الوصول إلى النساء المتزوجات والشابات وتلبية احتياجاتهن<sup>49</sup>.

- لا بد من تغيير الثقافات المتخلفة التي تبحث عن مبررات لهذه الجريمة بإتخاذ الشرع غطاءً لها، وهذا يحتم على مختلف الأدوات الثقافية، إعلان الحرب على الزواج المبكر.
- على المؤسسات الدينية التصدي للفتاوى التي تبيح زواج القاصرات مهما ترتبت عليه من مضار للفتاة. ووجود تشريعات تجرم استغلال الصغيرات، ولا بد من تنشيط دور المؤسسات المدنية النسائية وحقوق الإنسان للقيام بدور فعال من خلال الوعي.
- توفير التدابير الضرورية لحماية الضحايا وإعادة تأهيلهن ومساعدتهن وتبادل المعلومات وتضافر الجهود بين التضامن ومنظمات المجتمع المدني.
- ضرورة وجود قاعدة بيانات بالفتيات القاصرات، وتوفير الخطط الأمنية لمواجهة هذا النوع من الجرائم.
- من المهم وضع استراتيجيات إعلامية متكاملة على مستوى العالم العربي والإسلامي، تتبناها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بحيث يساهم الإعلام في التوعية بأخطار هذه الظاهرة ويكشف جذورها وبراءة الدين منها.
- وفي النهاية على دول العالم وضع محاربة زواج القاصرات في سلم أولوياتها السياسية.

<sup>49</sup> القضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية – المكتب المرجعي للسكان-2013